الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/796 PISSN : 2477-9970 - EISSN : 2822-1540

الدور الاستراتيجيّ للثقافة في العلاقات الدوليّة السلمية بين التنمية والتطوير

The strategic role of culture in peaceful international relations between development and progress

يحيى السبعي، باحث دكتوراه

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة تونس المنار- تونس

yaq.sab@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2026/03/08 تاريخ القبول: 2026/06/25 تاريخ النشر: 2026/07/15

ملخص:

يعنى هذا البحث بالتعاون الثقافي بوصفه رأس مال استراتيجيّ غير مادي وأداة فاعلة للدبلوماسية الثقافية والقوة الناعمة وبناء السلام، في ظلّ تزايد الاعتراف الدوليّ بأهمّية حماية التنوع الثقافي والتراث الإنساني. وتستعرض أبرز مظاهر هذا التعاون، مثل التبادل الأكاديمي، والشراكات المؤسسية، والمشاريع البحثية، والمهرجانات الدوليّة، والصناعات الإبداعية، مع إبراز إسهامها في تعزيز التفاهم المتبادل، وصون التراث، ودعم الابتكار والتنمية المستدامة. كما تُناقش أبعاد التعاون الثقافي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والاستراتيجيّة، وتُوضح اختلاف توظيفه بين الدول الكُبرى التي تستخدمه لخدمة مصالحها الاستراتيجيّة، والدول النامية التي تسعى إلى استثماره في التنمية وتعزيز حضورها الدوليّ. وتخلص الدراسة إلى أنّ فاعلية التعاون الثقافي ترتبط بالأُطر القانونية والمؤسسية الدوليّة والإقليمية، مع التنبيه إلى أنّ الاتفاقيات الثقافية قد تكون متكافئة أو غير متكافئة، بما ينعكس على السيادة الثقافية للدول.

الكلمات المفتاحية :الدبلوماسية الثقافية؛ القوة الناعمة؛ التنوع الثقافي؛ الاتفاقيات الدوليّة؛ السيادة الثقافية.

***

Abstract:

This paper examines cultural cooperation as an intangible strategic asset and an effective instrument of cultural diplomacy, soft power, and peace building, highlighting its growing significance in safeguarding cultural diversity and shared human heritage. It explores the main forms of cultural cooperation, including academic exchange, institutional partnerships, joint research, international festivals, and creative industries, emphasizing their contribution to mutual understanding, heritage preservation, innovation, and sustainable development. The study further analyzes the social, economic, political, educational, and strategic dimensions of cultural cooperation, showing how major powers employ it to advance their strategic interests, while developing countries use it to strengthen development and international engagement. It concludes that effective cultural cooperation depends on international and regional legal and institutional frameworks, and that cultural agreements may either promote mutual benefit or reinforce power asymmetries that affect the cultural sovereignty of weaker states.

Keywords: *Cultural Cooperation; Cultural Diplomacy; Soft Power; Cultural Diversity; International Agreements; Cultural Sovereignty.*

* المؤلف المرسل: يحيى السبعي

مقدمة:

تبحث هذه الورقة في الدور الاستراتيجيّ للثقافة كأداة غير تقليدية لتعزيز السلام والتنمية في العلاقات الدوليّة. ففي ظلّ نظام دوليّ يتسم بالتنافس والصراع، تبرز الثقافة كجسر للحوار والتقارب بين الشعوب. وتهدف الورقة إلى تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للتعاون الثقافي الدوليّ، وتقييم فعاليته في بناء علاقات سلمية، وطرح رُؤى تطويرية لتعظيم هذا الدور.

ويُمثّل التعاون الثقافي اليوم أحد أهمّ العناصر الرئيسية في ممارسة الدبلوماسية، وتوسيع العلاقات الدوليّة، فضلاً عن كونه عاملاً من عوامل نشأة القانون الثقافي الدوليّ. وتلك الدبلوماسية الثقافية مكّنت من توسيع الإطار التشريعي المنظّم للقانون الدوليّ العام. وشهد القرن العشرون ظهور الوعي الدوليّ بالثقافة، واتخذ شكل تصميم دوليّ على ضمان حمايتها وتعزيزها[1]، وتحديداً مع النصف الثاني من القرن العشرين عند إنشاء هيئة الأمم المتحدة لمنظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) عام 1945 [2]. كما أنّ هدف التعاون الثقافي غير التجاري هو تعزيز الحوار بين الثقافات وتنمية علاقاتها، وهو ما يجعله محلّ الدراسة في (المبحث الأول) من هذه الدراسة عند تناول الدور الاستراتيجيّ للثقافة في العلاقات الدوليّة السلمية، بينما يتناول (المبحث الثاني) للدراسة دور الثقافة الاستراتيجيّ في تطوير العلاقات الدوليّة السلمية.

ويُقصد في هذا البحث بالتنمية الثقافية البناء الأساسي للقدرات والمؤسسات والموارد الثقافية التي تُمكّن الدولة من المشاركة في الحوار الثقافي الدوليّ. بينما يُقصد بالتطوير الثقافي هو الارتقاء الاستراتيجيّ في كيفية توظيف هذه الإمكانيات الثقافية لتحقيق أهداف سلمية في العلاقات الدوليّة، وتحويل الثقافة من مجرد وجود إلى أداة تأثير فعّالة.

إشكالية البحث: يطرح البحث تساؤلاً حول قدرة الثقافة بوصفها أداة استراتيجيّة غير تقليدية على تعزيز السلام الدوليّ في ظلّ نظام دوليّ يسوده التنافس والصراعات.

أهمّية البحث: تكمن أهمّية البحث في الجمع بين البعدين النظري المفاهيمي والتطبيقي التنموي للدور الثقافي في حقل العلاقات الدوليّة والقانون الدوليّ.

أهداف البحث: يسعى البحث إلى تحليل الأُطر القانونية والدوليّة، وتقييم فاعلية البرامج الثقافية، وطرح رُؤى تطويرية.

منهجية البحث: يعتمد البحث منهجاً تحليلياً نقدياً.

المبحث الأول: الدور الاستراتيجيّ للثقافة في تنمية العلاقات الدوليّة السلمية

مع تزايد الوعي الدوليّ بالثقافة والتأكيد على ضمان حمايتها وترسيخها، وتكثيف العمل في هذا الاتجاه تحديداً، تمّ إنشاء منظمة (اليونسكو) عام 1945، واعتماد اتفاقية (لاهاي) عام 1954 [3] ، عاملاً أساسياً لنقل العالم من ويلات الحربين العالميّتين الأُولى والثانية وما خلّفته من تدمير الممتلكات الثقافية، إلى مرحلة مغايرة في تاريخ العالم، وهو ما يُعدّ أول المظاهر الملموسة لهذا الوعي الدوليّ الجديد الذي ساده الدور الاستراتيجيّ للثقافة[4].

وبالرجوع إلى اتفاقية (لاهاي) 1954 يُلاحظ أنّ المبادئ المنصوص عليها لا تعكس فقط الاهتمامات الجديدة للمجتمع الدوليّ بالدور الاستراتيجيّ للثقافة[5]؛ بل شكّلت المعالم الأُولى لنشأة قانون دوليّ للثقافة لم يتضح حتّى اليوم بالصورة المطلوبة على غرار بقية القوانين الدوليّة الأُخرى، كالقانون الدوليّ الإنساني؛ وإنّما تمّ التعامل معه على أساس أنّه فرع من فروعه. فقد كثّف المجتمع الدوليّ من جدول أعماله في هذا المجال على مدى العقود القليلة الماضية، مما دفع جزءاً من الفقه إلى الإقرار بإمكانية ظهور "نظام ثقافي دوليّ جديد"[6]، وذلك من خلال المجهود الدوليّ لتنظيم مختلف جوانب التعاون الثقافي بين الدول؛ استناداً إلى النصوص الدوليّة وفي إطار منظمة (اليونسكو)، مع الاهتمام المتزايد من قبل الرأي العام الدوليّ اليوم بالدور الاستراتيجيّ للثقافة؛ نظراً لما تفرضه بعض القوى من ثقافة عند قيام أيّ خلاف أو نزاع دوليّ؛ إذ تعود الدولة إلى نزعة الهيمنة المرتبطة بمصالحها العليا، كالأمن القوميّ لدى الولايات المتحدة والذي يعني "السيطرة والتحكّم"[7].

الفقرة الأُولى: أهمّية ومظاهر التعاون الثقافي في العلاقات الدوليّة

يتحقق التبادل والتفاعل الثقافي عبر مجموعة من الأهداف الاستراتيجيّة التي تسعى كثير من الدول والمنظمات الدوليّة لتحقيقها، وهي مجموعة تُمثّل مظاهر التعاون الثقافي في الساحة الدوليّة، والذي لا يتكوّن فقط من اكتساب ثقافة أُخرى، أيْ التثاقف، أو فقدان أو اقتلاع ثقافة سابقة ـ هيمنة ثقافة أُخرى ـ، أو يشمل أكثر من مجرد الانتقال من ثقافة إلى أُخرى، فهو يستهدف تحقيق العديد من الأهداف التي تُعزز الفهم المتبادل والسلام والاستقرار العالميّ[8].

أ) أهمّية التعاون الثقافي:

يُحقق التعاون الثقافي عوائد كُبرى، منها دعم التفاعل الإيجابي بين الثقافات لمزيد من التكامل والنضج والإثراء، وبعامل التنوع لتلك الثقافات. وهو ما يُساهم في حوار ثقافي متبادل بين مختلف الحضارات، ويخلق عالماً أكثر توازناً، على جميع الأصعدة[9]، فالتعرّف على تجارب من خارج الحدود يُرسخ الفهم المتبادل بين الشعوب والدول[10]. ويُعرف التنوع بأنّه نظام من المعتقدات والسلوكيات التي تعترف وتحترم وجود جميع المجموعات والمكوّنات، وتُعطي جميع الفئات الثقافية المختلفة دوراً فاعلاً، وتُمكّنها من المساهمة في سياق ثقافي مشترك، وبما يُحقق التعددية الثقافية، والتي تُؤمن بأنّ الثقافات والأعراق وخاصّة الأقلّيات منها، تستحق اعترافاً باختلافاتهم داخل الثقافة السياسية المهيمنة[11].

ويتعزز التنوع الثقافي بحفظ التراث الثقافي والذي يُساهم في توثيقه وحفظه بتبادل المعلومات والموارد بين المجتمعات بخصوص موروثها الثقافي والحضاري. حيث إنّ تعرّف المجتمعات على تراث بعضها البعض يُلاقي بين الحضارات، ويُخفف من إمكانية تصادمها ويزيد من التقارب. فالتراث يُمثّل أحد المكوّنات الرئيسية لهويّة كلّ شعب والتي تُميّزه عن غيره من الشعوب، وهو يمنح القيمة الاجتماعيّة والفنيّة والعلميّة والتربويّة لكلّ حضارة، ويُعدّ مجموعة من الخبرات المتراكمة على مرّ الأزمنة مما يجعله أساساً لحضارة أيّ شعب و"مبعث فخر الأمم واعتزازها"[12]، لذلك يلزم تطوير آليات الحماية الوطنيّة والدوليّة، ومنها القانونية والسياسية لخدمة التراث وحمايته باعتباره إرثاً عالمياً وجزءاً من تاريخ الشعوب يُعبّر عن مخزونها الفكري وموروثها الشعبي وخصوصيتها وهويّتها[13].

ويُشجّع التعاون الثقافي على الابتكار والإبداع بدمج الأفكار عند التبادل الثقافي، فهو يعتمد أساليب عمل مختلفة، لتوفير حلول جديدة للمشكلات الثقافية وغيرها من القضايا التي ربما تتطور إلى نزاعات تتسم بالطابع الدوليّ[14]. كما يُشجع التعاون الثقافي على احتراف طرق متنوعة في الفن والأدب والعلوم والتي تُساعد الأفراد على استخدام أساليب غير تقليدية في إدارة مشاريعهم الخاصّة[15]. لذلك يجب التعاون الدوليّ عند تفعيل الدور الاستراتيجيّ للثقافة لقدرته على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول، وبناء الثقة والتفاهم المشترك وبالتالي تقليل التوترات وحلّ النزاعات[16].

كما يُساهم التعاون الثقافي في تنمية السياحة الثقافية، وذلك بتحفيز الاقتصاد المحلّي، فالسياحة الثقافية مجال حيويّ يهتمُّ بثقافة دولة معيّنة وطبيعتها الجغرافية، ونمط الحياة فيها، وتاريخ الأشخاص الذين يسكنون هذه الدولة، والهندسة المعمارية، والفن، والدّين، وأيّ عناصر أُخرى عملت على تشكيل نمط حياة الأفراد فيها. ويُمكن ممارسة هذا النوع من السياحة في المناطق الحضرية؛ مثل المدن التاريخية، أو المدن الكبيرة، أو المتاحف، أو المسارح، ومن الممكن أن تشمل المناطق الريفية التي تعرض تقاليد المجتمعات الأصلية الثقافية فيها، وقيمهم، ونمط حياتهم[17].

وتسعى العديد من الدول إلى ترويج ثقافتها الوطنيّة عالمياً، وبما تحمله من معتقدات وقيم وتعبيرات هي نتاج للواقع الاجتماعي، فهي حقيقة اجتماعية تجمع ولا تُفرّق وتُوحّد الناس، وتُعزز الانتماء في المجتمع، عبر مساهمة التعاون الثقافي في بناء مجتمع متماسك. وبدلاً من الانتماء إلى مجتمع محدود ومنغلق لا يتسّم بالتنوع والتفاهم، فإنّه يجب تبادل الثقافات لتغذية شعور الأفراد بانتماء أكبر إلى مجتمع عالمي. والفعاليات الثقافية المشتركة تُشجع على مشاركة أوسع بين الأفراد، مما يُعزز الروابط الاجتماعية[18].

كما يتمظهر التعاون الثقافي عن طريق التبادل الطلابي لإثراء التجربة التعليمية، ومساعدة الطلبة على معرفة أنظمة تعليمية وثقافات جديدة تُمكّنهم من تذوق ثقافات متعددة واكتساب خبرات جديدة، إضافة إلى التعاون بين طلاب جامعات مختلفة في أكثر من دولة حول العالم، حيث يتمكّن الطلاب من تحسين مستوى لغتهم وزيادة فهمهم

للثقافات المختلفة[19]، وذلك بتوسيع التعاون بين المؤسسات التعليمية الدوليّة وتطوير المناهج التعليمية والثقافية.

إنّ التعاون الثقافي الدوليّ هو عملية مستمرة تُؤثّر بشكل عميق على التفاهم والاحترام والتعاون بين الثقافات، وليس مجرد نشاط مؤقت لا يرتبط باستراتيجيّة معيّنة تهدف إلى تحقيق مصالح حيويّة. فهذا التعاون يُعدّ أحد الركائز الأساسية التي تُبنى عليها السياسة الدوليّة على المستوى الثقافي. ويُعدّ هذا الإطار معطىً أساسياً تأخذه السياسات الخارجية لأغلب الدول بعين الاعتبار عند بناء علاقات دوليّة سليمة، وتحقيق مصالحها الاستراتيجيّة عبر اعتماد الوسائل الثقافية والمفهوم الاستراتيجيّ للثقافة، ووفق رؤيتها للعالم والمجتمع الدوليّ، وبما لا يسمح بحدوث النزاعات بين الدول وتفاقم الأزمات أو انتشاراها، أو توسّع نطاقها.

ب) مظاهر التعاون الثقافي:

إنّ العالم غني بالتنوع الثقافي والتراث، حيث تبرز السياحة المهرجانية كواحدة من أكثر الطرق فاعلية للتعريف بالثقافات المختلفة من مهرجانات الأضواء السّاحرة في الهند إلى الكرنفالات الحيويّة في أميركا الجنوبية، ومن الاحتفالات التقليديّة في الشّرق إلى المهرجانات الموسيقيّة الصاخبة في أوروبّا والعالم العربي[20].

ويتعزز التعاون الثقافي بالتعاون بين المؤسسات الثقافية، ومن مظاهره أولاً الشراكات بين المتاحف وتبادل المعارض في دول مختلفة لعرض التحف الثقافية والفنية. وباعتبار أنّ المتاحف هي مؤسسات غير ربحية تُساهم في تنمية المجتمعات وخدمتها، تقوم بدور حفظ المقتنيات الأثرية ذات الصلة بثقافة الإنسان وهويّته، وعرضها على الجمهور، بغرض الدراسة والتعليم والاستمتاع[21].

وبالرجوع إلى القانون الأساسي للمجلس الدوليّ للمتاحف (ICOM) 2001 [22]، يُلاحظ أنّه كرّس أهمّية دور المتاحف في نشر الثقافة المتعددة الأبعاد والمتنوعة، لذلك فدور المتحف تجاه التراث المادي واضح المعالم، لكونه يعمل على حفظه وإبرازه وتثمينه. كما أكّدت اتفاقية منظمة (اليونسكو) 2003 على هذا الدور الثقافي للمتاحف في الحفاظ على أشكال التراث الحيّ، وذلك وفقاً للأهداف الواردة بالاتفاقية، والتي بموجبها يتمُّ العمل على

حماية التراث الثقافي المحلّي للشعوب من العولمة، إضافة إلى الاعتراف بالقيم والتقاليد الموروثة منذ آلاف السنين مثل اللغات والتاريخ الشفهي، وما إلى ذلك من مظاهر ثقافية لازالت قائمة في المجتمعات التقليدية، وجعلها قضية أساسية للدول[23].

وتعمل بعض الدول على تكريس التعاون في المشاريع البحثية بدعم الأعمال المشتركة بين الباحثين من دول عديدة وبخلفيات ثقافية متنوعة، والتي تهتمّ بدراسة الظواهر الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على المجتمع. وكذلك تعمل بعض الدول على التعاون البحثي بين مراكز الأبحاث الثقافية التي تسعى إلى التبادل الفكري وتعميق فهم الثقافة. وإنشاء برامج ثقافية متعددة اللغات من شأنها ترسيخ التفاهم الثقافي والتوسّع للوصول إلى جمهور دوليّ أكبر[24].

الفقرة الثانية: أبعاد التعاون الثقافي في الساحة الدوليّة

أ) أبعاد التعاون الثقافي:

تُمثّل أبعاد التعاون الثقافي في الساحة الدوليّة جوانب كثيرة ومعقدة، لتعكس ـ في حقيقة الأمر ـ كيفية تعامل الدول والمنظمات مع التبادل والتفاعل الثقافي العالميّ. وهذه الأبعاد تشمل الجوانب النظرية، والعملية، والسياسية، وتُظهر كيفية تأثير التعاون الثقافي على العلاقات الدوليّة والتنمية العالميّة.

إنّ البحث في أبعاد التعاون الثقافي على مستوى الدول الكُبرى، والذي يعكس العلاقات المعقدة والتفاعلات الواسعة التي تتجاوز حدود السياسة والاقتصاد، يحتاج إلى دراسة تأثيراته المتعددة على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى تأثيراته على السياسة الثقافية العالميّة[25].

1- الأبعاد الاجتماعية: يُرسخ التعاون الثقافي بين الدول الكُبرى التفاهم بين الشعوب المختلفة ويُشجع على التسامح والاحترام المتبادل. ومن خلاله، يُمكن للمجتمعات التعرّف على عادات وتقاليد وثقافات جديدة، وكذلك بناء جسور من التفاهم بين الشعوب المختلفة ثقافياً وحضارياً مما يُخفف من حدّة التصادم بينها على أساس الصراع الحضاري[26]. وتُعتبر برامج التبادل الطلابي والفني بين الدول أهمّ تجسيد للتبادل الثقافي

بين المجتمعات، وهي من الاستراتيجيّات التي اعتمدتها الدول الكُبرى لتكريس أهمّية الدبلوماسية الثقافية[27]، مثل الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا؛ حيث اتبعتا استراتيجيّة التبادل الثقافي والتعليمي والأكاديمي مع بقية دول العالم[28].

إنّ ثقافة الأمم ركيزة أساسية من ركائز هُويّتها الثقافية وعنوان اعتزازها بذاتيتها الحضارية، لذلك فإنّ التعاون الثقافي بين الدول الكُبرى يُعزز الهُويّة الثقافية للمجتمعات عبر الترويج للثقافة المحلّية على نطاق عالمي. وبالتالي تُوجد علاقة بين الهُويّة الثقافية والتنوع الثقافي. مثل الفعاليات الدوليّة التي تعرض الفنون والتقاليد المحلّية، ومهرجانات الفنون التي تُشارك فيها دول كُبرى وتبرز الثقافة الوطنيّة[29]. لكن بتزايد التحدّيات العابرة للحدود التي تُواجه المجتمعات كالعولمة، ظهرت الحاجة إلى تجسيد التعاون الثقافي بين الدول، لاسيّما الدول الكُبرى التي تمتلك إمكانيات كبيرة في هذا المجال. هذا التعاون قائم على أخلاقية كونية تشترك فيها كلّ الأديان والثقافات والشعوب، مما يخلق علاقة طبيعية بين الهُويّة الثقافية والتباين الثقافي[30].

2- الأبعاد الاقتصادية: من شأن التعاون الثقافي يزيد من نمو الصناعات الثقافية والإبداعية عن طريق التبادل التجاري للفنون والتراث الثقافي[31]، مما يفتح أسواقاً جديدة ويخلق فرصاً اقتصادية. ومثال ذلك صفقات توزيع الأفلام والموسيقى، والتعاون بين شركات الإنتاج الثقافي في دول كُبرى مثل الولايات المتحدة الأميركية والصين ودول أوروبّا، كما يدعم السياحة الثقافية باستقطاب الزوّار ممّا يُنمّي الاقتصاد المحلّي، مثل تنظيم مهرجانات ثقافية دوليّة، كمهرجان "كان" السينمائي، الذي يشهد حشوداً كبيرة من المهتمّين من جميع أنحاء العالم ويدعم النمو الاقتصادي للمدينة المستضيفة[32].

3- أبعاد سياسية، إذ يُعتبر أداة فعّالة لتقوية العلاقات الدبلوماسية بين تلك الدول، فعادة ما تُستخدم الثقافة والفنون كوسيلة لبناء الثقة وتنمية العلاقات بين الدول[33].

وتستخدم الدول الكُبرى التعاون الثقافي للتأثير على السياسات الثقافية العالميّة وتشكيل المواقف الدوليّة بشأن قضايا ثقافية معيّنة. مثل دعم البرامج والمبادرات الثقافية التي تتماشى مع المصالح الوطنيّة، كدعم الولايات المتحدة الأميركية لمبادرات الثقافة

الديمقراطية في سياق الحريات الثقافية، حيث افتتح الرئيس الأميركي (جو بايدن) في 9 ديسمبر 2021 أول قمّة من أجل الديمقراطية[34]، ترتب عنها إنشاء "المبادرة الرئاسية للتجديد الديمقراطي"، وهي مجموعة بارزة من مبادرات السياسة والمساعدات الخارجية التي تُبنى على عمل الحكومة الأميركية لضمان تكريس "مقاربة مستديمة ومتسقة للدفع بالديمقراطية وحقوق الإنسان"[35].

4- الأبعاد التعليمية للتعاون الثقافي بين الدول الكُبرى[36]، حيث يتجسّد هذا التعاون في الفهم المتبادل والبحث العلمي ونقل المعرفة الأكاديمية والتعليمية حول الثقافات المختلفة. وقد أقرّت العديد من الدول الكُبرى برامج التبادل الأكاديمي والبحثي بين الجامعات العالميّة، كبرامج التبادل والتعاون التعليمي "الصيني العربي"[37]. إلى جانب التبادل الأكاديمي والبحثي فإنّ التعاون الثقافي يُوفر فرصاً لتبادل وتعليم الفنون عبر تطوير المواهب الفنية وتعليم الفنون في دول مختلفة. لذلك يُلاحظ أنّ العديد من الدول الكُبرى تسعى إلى تنظيم ورش عمل فنية وندوات دوليّة تُنمّي التعليم الفني وتدريب الفنانين[38]، وذلك في إطار سياسة الدبلوماسية الثقافية كاستراتيجيّة، وفي سبيل تثبيت القوّة الناعمة التي تقوم عليها السياسة الثقافية الدوليّة لتلك الدول[39].

5- الأبعاد الثقافية والفنية للتعاون الثقافي بين الدول الكُبرى فتُساعد في تحسين التنوع الثقافي العالميّ بالتبادل الفني والثقافي، والذي يُساهم أولاً في تقديم مجموعة واسعة من الفنون والتجارب الثقافية، كإنشاء المعارض الفنية الدوليّة، والمهرجانات الموسيقية، والفعاليات الثقافية، والتي تكون مناسبة هامّة للدول ـ خاصّةً الكُبرى منها ـ للمشاركة فيها بفاعلية لعرض تنوع فنونها وثقافاتها. ثانياً فإنّ التعاون الثقافي يدفع بتبادل الإبداع وتجربة الثقافات المختلفة عبر بناء منصّات مشتركة للفنانين والمبدعين من دول مختلفة، مثل إقامة معارض فنية ومهرجانات دوليّة تجمع فنانين من مختلف الدول لتبادل موروث الأعمال الفنية والابتكار[40].

6- الأبعاد الاستراتيجيّة للتعاون الثقافي بين الدول الكُبرى بفعل الدبلوماسية الثقافية الفاعلة لتلك الدول عبر استخدام الثقافة كأداة للتأثير على الساحة الدوليّة

وتعميق نفوذها الاستراتيجيّ. لذلك سعت الدول الكُبرى إلى إنشاء برامج "الدبلوماسية الثقافية" التي تُنظم فعاليات ثقافية لتقديم صورة إيجابية عن الدولة وتقوية مصالحها الاستراتيجيّة. كما تهدف الأبعاد لتحقيق التعاون الثقافي وتنمية الأمن الثقافي من خلال حماية ودعم التراث الثقافي المشترك بين الدول الكُبرى. مثل مشاريع التعاون لحماية التراث الثقافي العالميّ، والمبادرات التي تتعلّق بالحفاظ على المواقع التاريخية والأثرية[41].

7- الأبعاد التكنولوجية للتعاون الثقافي بين تلك الدول في بُعدين هامّين، أولهما يُعزز تطوير التكنولوجيا المتعلّقة بالثقافة والفنون، مثل الواقع الافتراضي والمدعم لعرض الفنون وتطوير تطبيقات ومنصّات رقمية ثقافية تعرض الفنون والمعلومات الثقافية من دول مختلفة، أمّا البُعد الثاني فيُنمّي الابتكار من خلال تبادل الأفكار والتقنيات الجديدة في المجال الثقافي والفني. مثل إقامة المشاريع المشتركة بين شركات التكنولوجيا الكُبرى في مجال الثقافة والفنون؛ لتطوير وإنشاء محتوى ثقافي رقمي مبتكر[42].

وبتكامل هذه الأبعاد والاستراتيجيّات، فإنّ استمرار هذا التعاون الثقافي بين هذه الدول على نحو متوازن ومستدام، يُساهم في بناء عالم أكثر تماسكاً وتفاهماً عبر الثقافة والفنون.

ومن خلال استثمار هذه الأبعاد والاستراتيجيّات، تستطيع الدول النامية توسيع التعاون الثقافي بشكل يُفعّل التنمية المستدامة ويدفع بالنمو الاجتماعي والاقتصادي لشعوبها، ويُمكّنها من القيام بدورها على المستوى العالميّ عبر الدبلوماسية الثقافية والتعاون الثقافي الدوليّ، أو على المستوى الداخلي بدعم الدور الاستراتيجيّ للثقافة وتنفيذ برامج التنمية بمفهومها الشامل والاستقرار الاجتماعي والسياسي.. وهو ما يقود إلى إبراز أهمّ العوامل المساهمة في إرساء التعاون الثقافي المتوازن.

ب) عوامل المساهمة في إرساء التعاون الثقافي:

يتطلب التوازن في التعاون الثقافي بين الدول مراعاة لمجموعة من العوامل الأساسية، دوليّاً وإقليمياً، إذ يستدعي إرساء التعاون الثقافي المتوازن التنسيق بين مجموعة من العوامل الدوليّة التي تتعاضد في بناء روابط دوليّة قويّة ومستدامة بين الثقافات المختلفة[43].

1- العوامل الدوليّة: تُعدّ من أهمّ هذه العوامل المنظمات الدوليّة مثل منظمة (اليونسكو) التي تسعى إلى تدعيم الثقافة عبر مشاريعها المنتشرة حول العالم، سواء ما يتعلّق منها بالتراث الثقافي والطبيعي كتطوير قواعد بيانات عالميّة له، أو إطلاق مبادرات ثقافية عبر الحدود للحرف اليدوية والفنون، وكذلك إنشاء برنامج "الذاكرة العالميّة" لحماية المجموعات الوثائقية ذات القيمة العالميّة، ومبادرة "مُدن الإبداع" التي تدعم المدن التي تشتهر بالابتكار الثقافي والفني.

إلى جانب ذلك هناك المنظمات غير الحكومية التي تعتمد على التمويل المستقلّ والعمل مع المجتمعات المحلّية، مثل "الأرضية المشتركة" التي تعمل على تمويل مشاريع ثقافية تُساعد على بناء روابط بين المجتمعات المتنوعة، و"مؤسسة الثقافة والفنون العالميّة" التي تدعم تبادل الفنانين والبرامج الثقافية الدوليّة.

كما تُؤدّي الاتفاقيات الدوليّة مهمّة كبيرة في تنفيذ التعاون الثقافي الدوليّ، حيث تُحدد كيفية حماية المواقع الثقافية والطبيعية ذات القيمة العالميّة، والتي تشمل توثيق وتدريب حراس التراث والتخطيط لإدارة المواقع، كإدراج مواقع مثل الأهرامات في مصر وسور الصين العظيم ضمن قائمة التراث العالميّ، مما يُعمّق الوعي الدوليّ بقيمة هذه المواقع ويدعم التعاون بين الدول للحفاظ عليها.

وتشمل الاتفاقيات الموقعة بين الدول تبادل الفنون، تحسين البرامج التعليمية المشتركة، وتنمية تبادل الثقافات عبر مشاريع ثقافية مشتركة. مثل اتفاقيات بين الصين والولايات المتحدة للتعاون في تنظيم معارض فنية وأيّام ثقافية تُساعد في تقوية التفاهم المتبادل بين الشعبين[44].

إنّ التعاون بين حكومات الدول يُجسّد بامتياز التعاون الثقافي على المستوى الدوليّ[45]، حيث تُشارك الحكومات في تطوير برامج ثقافية لتنمية المشاريع المشتركة. وتُعتبر اليابان رائدة في هذا المجال من خلال إنشاء البرنامج الثقافي الياباني والذي سُمّي بـ"أسبوع اليابان في الخارج"، ويعمل على تنمية التبادل الثقافي بتقديم عروض موسيقية وفنية في

الدول الأُخرى[46]. ومما لا شك فيه أنّ هذه الأنشطة تُشارك في بناء علاقات دبلوماسية ثقافية وتُعمّق من فهم الثقافة المحلّية في سياق عالمي[47].

وتحكم التعاون الثقافي الدوليّ العديد من العوامل التي تُساعد في تفعيله بين الدول، مثل الشراكات بين المؤسسات الثقافية العالميّة. وهنا يلزم التأكيد على أنّ هذا التعاون يجب أن يُؤسس على استراتيجيّات التعاون الثقافي المتوازن، كبناء شراكات متعددة الأطراف؛ لتشجيع التعاون بين الحكومات على وجه الخصوص، والمنظمات الدوليّة، والمؤسسات الثقافية لتحقيق أهداف مشتركة[48]. وكذلك تشجيع الحوار الثقافي مثل تنظيم مناقشات ومنتديات دوليّة تجمع ممثلين عن ثقافات مختلفة لترسيخ الفهم المتبادل. إلى جانب الترويج للمشاريع المشتركة لدعم المبادرات الثقافية التي تجمع بين الفنانين والباحثين لتحقيق نتائج إيجابية[49].

وعملاً بهذه الاستراتيجيّات، يُمكن ترسيخ التعاون الثقافي على نحو متوازن، مما يُساعد في بناء عالم مستقرّ، ويأخذ بالعوامل الإقليمية.

2- العوامل الإقليمية: يتطلّب تحقيق التعاون الثقافي على المستوى الإقليمي التنسيق بين عدّة عوامل لها خصوصية تتعلّق بثقافات مختلفة ضمن محيط جغرافي محدد. ويُمكن تصنيف العوامل الإقليمية، مع التركيز على كيفية تأثير كلّ منها في التعاون الثقافي بين الدول والمجتمعات داخل الإقليم الواحد. وأهمّ هذه العوامل وجود المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبّي (**EU**) الذي من مهامّه تنمية التنوع الثقافي والتعاون ببرامج تدعم الثقافة والفنون. ويُذكر منها، برنامج (**Erasmus+**) الذي لا يقتصر على التعليم فقط؛ بل يتضمن أيضاً دعم المشاريع الثقافية والفنية عبر الحدود. كما يُموّل الاتحاد الأوروبّي مبادرات التنوع الثقافي، ويُساعد في بناء شبكات بين الفنانين والمؤسسات الثقافية، وتنظيم مهرجانات ومعارض دوليّة تعكس الثقافة الأوروبّية المتنوعة[50].

إلى جانب ذلك هناك اتحادات ثقافية إقليمية مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو)[51]، والتي تعمل على ترسيخ الثقافة العربية من خلال دعم المبادرات الثقافية وتعليم الفنون وتنظيم برامج تبادل ثقافي بين الدول العربية، ودعم الحفاظ على

التراث الثقافي العربي بمشروعات توثيق وترميم. كما أنّ التعاون بين الدول المجاورة مهمّ في تكريس التعاون الإقليمي عبر الاتفاقيات الثقافية الثنائية[52].

وتُساعد المشاريع الثقافية المشتركة في تفعيل التعاون الإقليمي مثل مشروع "الشرق الأوسط الكبير"، والهادف إلى تنمية التبادل الثقافي والفني بين دول شرق الأوسط عبر برامج متعددة تشمل الفنون المسرحية والموسيقي وتنظيم مهرجانات فنية إقليمية تُشارك فيها دول متعددة، مما يُعزز التفاعل بين ثقافات مختلف الشعوب ويُشجّع على التعاون الإبداعي[53].

كما أنّ التبادل الأكاديمي والتعليمي عبر برامج التبادل الطلابي مثل برنامج التبادل بين الجامعات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، والذي يهدف إلى تشجيع التبادل الأكاديمي والثقافي بين الطلاب من دول حوض البحر الأبيض المتوسط. وتوفير منح دراسية وفرص تدريبية للطلاب من دول مختلفة، وتنظيم ورش عمل وندوات تعليمية مشتركة بينهم[54].

ومن شأن التوترات السياسية أو التباين الكبير في القيم الثقافية بين الدول، إعاقة التعاون، فأحياناً تُواجه المبادرات الثقافية تحدّيات في الحصول على التمويل الكافي وتنسيق الجهود بين مختلف الأطراف .لذلك يجب دعم التنوع والإبداع بما يُمكّن التبادل الثقافي من تنمية التنوع والابتكار في الفنون والثقافة، حيث يُحقق التعاون الثقافي الإقليمي فرصة لبناء علاقات قويّة بين الدول على أساس المشترك الثقافي[55].

وتتجلّى أهمّ استراتيجيّات دعم التعاون الثقافي المتوازن على المستوى الإقليمي في تشجيع الحوار الثقافي الإقليمي عن طريق تنظيم مناقشات ومنتديات تجمع ممثلين عن ثقافات مختلفة ضمن الإقليم لتعميق الفهم المتبادل. إلى جانب استثمار التكنولوجيا باستخدام المنصّات الرقمية ووسائل الإعلام لترسيخ التبادل الثقافي والتفاعل بين الثقافات[56].

ومن خلال تكامل هذه العوامل واستراتيجيّات التعاون، يُمكن تنمية التعاون الثقافي بشكل متوازن ومستدام، مما يُساعد في بناء علاقات قويّة ومثمرة بين الدول والمجتمعات في الإقليم.

المبحث الثاني: الدور الاستراتيجيّ للثقافة في تطوير العلاقات الدوليّة السلمية

تُؤدّي الثقافة مهامّاً استراتيجيّة في تطوير العلاقات الدوليّة السلمية من خلال توطيد التفاهم المتبادل، ودعم التعاون الدوليّ، والمساهمة في السلام والاستقرار، ودعم التنمية المستدامة، وحماية حقوق الإنسان، وتحسين الصورة العالميّة للدول[57]. ووفق هذه المحددات تعمل الثقافة على بناء عالم أكثر سلاماً وتعاوناً، وتعزيز التفاعل الإيجابي بين الدول والشعوب[58].

إنّ الثقافة تقوم بدور حيويّ في تطوير العلاقات الدوليّة السلمية، وتُركز وفق استراتيجيّات متعددة على تعميق التفاهم، وبناء الثقة، وتخفيف الصراعات الدوليّة والإقليمية[59]. ويُمكن توظيف الثقافة بشكل استراتيجيّ لتحقيق هذه الأهداف، عبر دور الاتفاقيات الدوليّة التي تُساهم بصورة أو بأُخرى في بلورة نمط معيّن من العلاقات الثقافية الدوليّة، والدور الاستراتيجيّ للاستثناء الثقافي.

الفقرة الأُولى: دور الاتفاقيات الدوليّة في بلورة نمط معيّن من العلاقات الثقافية الدوليّة

من شأن الاتفاقيات الدوليّة أن تُفعل التعاون الثقافي؛ مما يُشكّل نمطاً معيّناً من العلاقات الثقافية الدوليّة، قائمة أساساً على حماية التراث الثقافي، وتيسير التبادل الثقافي، وتحقيق العدالة الثقافية، وتوجيه السياسات الثقافية، وتدعيم حقوق الإنسان[60]. وبوجود إطار تنظيمي لضمان التعاون بين الدول، تُساهم الاتفاقيات الدوليّة في بناء علاقات ثقافية دوليّة بين مختلف الشعوب قائمة على الفهم المتبادل لثقافة كلّ دولة، والاحترام بين مجتمعاتها على أساس التبادل الحضاري، والحماية القانونية الدوليّة لإرث الدول باعتباره إرثاً للإنسانية كافّة.

أ) الاتفاقيات متعددة الأطراف والعلاقات الثقافية الدوليّة:

تُشكّل الاتفاقيات متعددة الأطراف إطاراً عامّاً للتعاون الثقافي الدوليّ وتنمية العلاقات بين الدول، وذلك بالتأطير القانوني لمجموعة متنوعة من القضايا الثقافية. فالسياسات الثقافية للدول تتشكّل عبر الدور الرئيسي للاتفاقيات الدوليّة التي تهتمّ بالشأن الثقافي[61]، وتعمل على التنسيق والتنظيم لهذا الجانب الحيويّ؛ حيث قامت اتفاقية (لاهاي) 1954 . على سبيل المثال . في هذا الإطار بالمساهمة في تشكيل سياسة ثقافية دوليّة في بُعديها القانوني والسياسي. لكن تطرح هذه المسألة السيادة الثقافية والآثار المتنوعة للاتفاقيات متعددة الأطراف في العلاقات الثقافية الدوليّة[62].

ب) الاتفاقيات الثنائية والعلاقات الثقافية الدوليّة:

تُعتبر الاتفاقيات الثنائية أداة مهمّة في توطيد العلاقات الثقافية الدوليّة، حيث تُمثّل الإطار القانوني والتنظيمي للتعاون الثنائي لإدارة العلاقات السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية بين دول ذات سيادة[63]. وهي على النقيض من العلاقات الأحاديّة أو التعدديّة التي تُعتبر بمثابة نشاط من قبل دولة واحدة مع عدد من الدول، بينما الاتفاقيات الثنائية تُوثق التعاون الثقافي بين دولتين بشكل محدد من خلال تبادل المعرفة، ودعم التفاهم، وحماية التراث الثقافي.

ويتضح تأثير الاتفاقيات الثنائية في العلاقات الثقافية الدوليّة من خلال الاتفاقيات المتكافئة، والاتفاقيات غير المتكافئة.

1- الاتفاقيات المتكافئة: للاتفاقيات الثنائية المتكافئة والعلاقات الثقافية الدوليّة تأثيرات وأبعاد مهمّة، لدورهما الأساسي في ترسيخ التعاون بين الدول وتبادل المعرفة الثقافية[64]، وتُبرم هذه الاتفاقيات بين دولتين، وتتميّز بتوازن المصالح وتساوي الحقوق والواجبات. فهي تسعى إلى تحقيق فوائد مشتركة وتحسين العلاقات بين البلدين من خلال تبادل الموارد والخبرات الثقافية. مثل اتفاقيات التبادل الثقافي الثنائي بين الصين وفرنسا[65].

كما تتسم الاتفاقيات الثنائية المتكافئة بخصائص هامّة. ففضلاً عن توازن المصالح، أيضاً تُحدد بوضوح الأدوار والالتزامات الخاصّة بهما[66]. كما أنّها تقوم على أساس التفاهم

المتبادل ودعم التعاون، ودون فرض سيطرة أو تأثير غير متكافئ لأحد أطرافها، وتسعى إلى تحقيق العدالة والشفافية، وبشكل أهمّ فهي تسعى إلى تبادل الثقافة والموارد[67].

وتُوفر الاتفاقيات الثنائية فرصاً لتبادل المعرفة والخبرات الثقافية والتقنية بين الدول، مما يُساعد في تحسين العلاقات بين الدول والتواصل والتفاهم بين الشعوب، وتقوية العلاقات الدبلوماسية وبناء علاقات مستقرّة وطويلة الأمد.

كما تُطور الاتفاقيات السياحة الثقافية بالترويج لمواقع ثقافية مشتركة واستقطاب السياح من الدول الأُخرى، وتزيد من المسارات السياحية الثقافية المشتركة بين الدول، مثل المسارات الثقافية التي تربط بين المدن الثقافية في إيطاليا واليونان. وبالتالي فمن خلال فهم هذه الأبعاد وتطبيق الاستراتيجيّات المناسبة، يُمكن للاتفاقيات الثنائية المتكافئة أن تُعزز من التعاون الثقافي وتُحقق فوائد ملموسة للدول والشعوب.

2- الاتفاقيات غير المتكافئة: تُشير الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة في العلاقات الثقافية الدوليّة إلى الاتفاقيات التي تُبرم بين دولتين، ولكنّها تتصف بعدم التوازن في المصالح والحقوق والالتزامات. هذه الاتفاقيات قد تعكس اختلالات في القوّة الثقافية والاقتصادية بين الأطراف[68]، والتي من شأنها أن تُحدث تأثيرات مختلفة على التعاون الثقافي. وعادة يظهر تباين كبير بين طرفَيْ هذه الاتفاقيات تحديداً، فيكون التباين في القوّة السياسية والاقتصادية والثقافية[69]، وغالباً ما تستفيد الدولة الأقوى بشكل أكبر من هذه الاتفاقيات، بينما تكون الدولة الأضعف أكثر اعتماداً على الدولة الأقوى[70].

ونتيجة هذه الاتفاقيات الثنائية غير المتكافئة، والاختلاف في القوّة، يظهر تأثير غير متكافئ على الثقافة المحلّية للدولة الأضعف. ورغم التباين في الإمكانيات، قد تُساعد هذه الاتفاقيات في دعم العلاقات الثقافية من خلال فتح قنوات التواصل والتعاون بين الدول. مثل توفر فرصة للدولة الأضعف للاستفادة من المعرفة والخبرات الثقافية والتقنية الحديثة للدولة الأقوى، عن طريق برامج تبادل الخبراء والفنانين[71].

الفقرة الثانية: دور الاستثناء الثقافي في العلاقات الثقافية الدوليّة

يُعرّف الاستثناء الثقافي كآلية دفاعية تستخدمها الدول، خاصّة النامية منها، لحماية هويّتها الثقافية ومنتجاتها الإبداعية من هيمنة الثقافات السائدة، مثل الثقافة

الأميركيّة، التي تدفعها العولمة والتجارة الدوليّة تفاعلاً مع التهديدات التي تُواجه التنوع الثقافي عالمياً.

أ) النشأة والتطوّر والدور:

يرتكز مفهوم الاستثناء الثقافي في نشأته وتطوره على كونه استجابة تاريخية لمواجهة الاستعمار الثقافي ومحاولات طمس الهُويّة، ثم تبلور بشكل واضح مع تسارع وتيرة العولمة وتوسّع التجارة الدوليّة في أواخر القرن العشرين. وقد تزعمت فرنسا الحراك الدوليّ الداعم لهذا المفهوم، حيث تجسّدت ذروة إطاره القانوني العالميّ في اعتماد اتفاقية اليونسكو عام 2005 لحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.

وفي جوهره، يهدف الاستثناء الثقافي إلى تحقيق توازن دقيق بين مبادئ حرية التجارة الدوليّة من جهة، والحاجة إلى حماية الخصوصية الثقافية الوطنية من جهة أُخرى.

ويتجلّى الدور الاستراتيجيّ للاستثناء الثقافي عبر أبعاد متعددة. فاجتماعياً يعمل كدرع لحماية الهُويّة واللغة والعادات المحلية، ويدعم التماسك الاجتماعي ويُعزز التنوع الثقافي على المستوى العالميّ. ومن حيث الجانب الاقتصادي يُوفر الحماية للصناعات الثقافية المحليّة، مثل السينما والنشر، وذلك من خلال آليات الدعم المالي وفرض الحصص، مما يُشجع الابتكار ويفتح مجالات للعمل. أمّا سياسياً فيُشكل أداة لتعزيز السيادة الثقافية للدولة، وتمكينها من رسم سياساتها الثقافية المستقلّة ومواجهة هيمنة الثقافات القوية السائدة.

ب) التحدّيات الرئيسية:

يُواجه الاستثناء الثقافي عدداً من التحدّيات الجسيمة، يُمكن تقسيمها إلى تحدّيات آنية ومستقبلية. وتشمل التحدّيات الآنية (أعباء التكاليف المالية للدعم الحكومي، وضغوط

المنافسة من الشركات العالمية العملاقة مثل "هوليوود"، واحتمال إثارة نزاعات تجارية، إضافة إلى التعارض المحتمل مع قواعد منظمة التجارة العالمية وتعقيدات التفاوض القانوني. كما يُواجه الاستثناء الثقافي ضغوطاً سياسية دوليّة لتحرير الأسواق، وإمكانية إساءة استخدامه محلياً لأغراض سياسية ضيّقة). أمّا التحدّيات المستقبلية فتتمثّل في (صعوبة مواكبة الثورة الرقمية، وتدفق المحتوى عبر المنصّات الحديثة والذكاء الاصطناعي، وتغيّر أذواق الجمهور لصالح المحتوى العالمي، ومدى تحديد مفهوم "الثقافة الوطنية" في المجتمعات المتنوعة داخلياً، إلى جانب تقلص الميزانيات في أوقات الأزمات وتأثر السياسات بالتحوّلات السياسية والجيوسياسية).

ويُمثّل الاستثناء الثقافي سياسة ضرورية لكنّها معقدة، تهدف إلى الدفاع عن التنوع الثقافي في مواجهة قوى العولمة التجارية والثقافية. وتتطلّب فعالية الاستثناء الثقافي مستقبلاً استراتيجيّات مرنة تجمع بين الحماية الذكية والانفتاح الإبداعي، وتعزيز التعاون الدوليّ، والاستثمار في التكنولوجيا والابتكار لضمان استمرار الهُويّات الثقافية، وذلك في ظلّ نظام دوليّ سريع التغيّر.

خاتمة:

تخلص الورقة إلى أنّ الثقافة تمتلك قدرة تحويلية على تعزيز السلام الدوليّ والتنمية المستدامة عندما يتمّ تفعيل دورها بشكل استراتيجيّ. ومع وجود إطار قانوني دوليّ داعم، إلاّ أنّ تحقيق الفعالية الكاملة والعمل على التطوير يتطلّبان تجاوز النشاطات التبادلية السطحية والسعي نحو مشاريع تنموية مشتركة عميقة ومستدامة. ويجب أن يكون التعاون الثقافي قائماً على احترام التعددية والمساواة بين الثقافات، وليس أداة للهيمنة أو الاستقطاب.

النتائج

- تُؤكّد هذه القراءة أنّ الثقافة تُمثّل رأس مال استراتيجيّ غير مادي، يُمكنه بناء الجسور حيث تفشل الأدوات السياسية التقليدية.

- يُوجد إطار قانوني دوليّ داعم إلاّ أنّه يحتاج إلى تفعيل أكبر وآليات رقابة ومتابعة.
- إنّ نجاح الأدوار الثقافية مرهون بمدى تجاوزها للطابع الاحتفالي والتبادلي السطحي إلى مشاريع تنموية مشتركة ومستدامة.
- تُواجه الفعالية الثقافية تحدّيات كثيرة، أهمّها تحوّلها إلى أداة للصراع في غياب النوايا الحسنة والإطار الأخلاقي والتعامل المتوازن إزاء الثقافات المختلفة.

التوصيات

1. بالنسبة للدول: اعتماد استراتيجيّات وطنية شاملة للدبلوماسية الثقافية، وزيادة الاستثمار في الصناعات الإبداعية والتبادل الثقافي كجزء من سياسات التنمية المستدامة.
2. بالنسبة للمنظمات الدوليّة (اليونسكو): تفعيل آليات الرصد والمتابعة للاتفاقيات الثقافية القائمة، وإنشاء منصّة دوليّة لقياس أثر البرامج الثقافية على السلام والتنمية.
3. بالنسبة للمجتمع الأكاديمي: تعميق البحث المقارن لتحليل نماذج التعاون الثقافي الناجحة، ودراسة سبل معالجة الاختلال في الاتفاقيات الثقافية غير المتكافئة.
4. بالنسبة للمجتمع المدني والقطاع الخاص: لعب دور ريادي في تمويل وقيادة مبادرات ثقافية عابرة للحدود تُركز على المشتركات الإنسانية وبناء السلام.

التهميشات

1- صمويل هنتنغتون ولوراس هاديسون، هل تصنع الثقافة السياسة؟. مختارات من كتاب الثقافة مهمة، إعداد وترجمة سهير صبري، دار العين للنشر، القاهرة 2023، ط (1)، ص (10، 11).

2- منظمة (اليونسكو UNESCO) مختصر (United Nation Educational Scientific and Cultural Organization)، وبالعربية اختصار لمنظمة التربية والعلوم والثقافة. تأسست في 16 نوفمبر 1945، وفي 4 نوفمبر 1946 دخل دستور المنظمة حيّز التنفيذ. وهي من أولى المنظمات التابعة للأمم المتحدة، وتعنى بالثقافة، ومقرها الدائم في باريس.

انظر كذلك: عزالدين نميري، التعاون الثقافي الدوليّ: دراسة في جهود منظمة اليونسكو، أطروحة دكتوراه في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 بقالمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر، السنة الجامعية (2022 - 2023)، ص (59 - 60).

3- تتعلّق اتفاقية (لاهاي) بحماية الممتلكات الثقافية في حالة النزاع المسلّح وأقرت في 14 آيار/ مايو 1954.

4- عبد القادر عقيل، الديبلوماسية الثقافية ليست ترفاً بل رهان، قناة العربية، 13 أغسطس 2021، وحدد أنّ "قوّة الدولة لا تقاس بالقوّة الاقتصادية، ولا بالتفوق العسكري، وإنّما بمدى قدرتها الثقافية على إنشاء علاقات بالدول الأخرى"، تمّ الاطّلاع في فبراير 2026، رابط:

https://www.alarabiya.net/qafilah/2021/08/13/الدبلوماسية-الثقافية-ليست-ترفاً-بل-رهان-حيوي

5- منيرة بودردان، الدبلوماسية الثقافية الأمريكية كقوّة ناعمة وآلية إيديولوجية للهيمنة الثقافية في العالم العربي، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، السنة السادسة، م (6)، ع (2)، يوليو 2021، ص (647 - 664).

6 - محمد أمين بوخرس، تأثير المحدد الثقافي في السياسة الخارجية الفرنسية - التنوع الثقافي نموذجاً، مجلة المعيار، م (14)، ع (1)، يونيو 2023، ص (533 - 544).

7- الزهرة تيغزة، توسيع مشروع الهيمنة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الجزائر 03، ع (6)، يونيو 2016، ص (135)، تمّ الاطّلاع في يناير 2026، رابط:

https://www.asjp.cerist.dz/en/article/71633

8- د. رائد المصري، الحوار بين الثقافات والشعوب، نشرة مركز أتون للدراسات، 29 يوليو 2024، تمّ الاطّلاع في فبراير 2026، رابط:

https://www.atoonra.com/2024/07/29/الحوار-بين-الثقافات-والشعوب/

- انظر كذلك: محمد حمسي، مدخل إلى نظرية التعقد في العلاقات الدوليّة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت 2021، ص (16-14).

- انظر كذلك: جوانيتا إلياس ود. بيتر ستش، أساسيات العلاقات الدوليّة، ترجمة د. محي الدين الحميدي، دار الفرقد، دمشق 2016، ط (1). ، ص (180 وما بعدها).

9- Gary P. Ferraro, Elizabeth K. Briody. "The Cultural Dimension of Global Business"9 Edition published by Routeledge july 17, 2023.

انظر كذلك: ويل كيميلكا، أوديسا التعددية الثقافية، ترجمة إمام عبدالفتاح إمام، مؤسسة هنداوي، القاهرة 2008، ص (16 - 17).

10- صمويل هنتنغتون ولوراس هاديسون، مرجع سابق، ص (13- 16).

11- ويل كيملكا، مرجع سابق، أضاف "إنّ الجماعات الثقافية الصغيرة تتخلّى عن ثقافتها الموروثة لكي تنظم إلى ثقافة الأمم الأقوى أمّا فلاسفة السياسة الآن فهم أكثر إنصافاً من ميل؛ إذ تراهم يدافعون عن الأقلّيات في جميع أنحاء العالم ويُطالبون بحقوقهم – كما يسعون إلى الاعتراف بالتعددية الثقافية وما يتفرع عنها من حقوق الأقلّيات"، ص (8، 27) .

12- ياسر هاشم الهياجي، دور المنظمات الدوليّة والإقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه، مجلة أدوماتو، ع (34)، يوليو 2017، ص (87 - 89).

13- يتنوع التراث بشكلٍ كبير، فمنه ما هو مرتبط بالعلم، ومنه ما يرتبط بالفن والأخلاق والعادات، وكما يرتبط التراث بالصناعات والمهن، ومنه ما هو مرتبط بالمعتقدات، وينتقل التراث من الماضي إلى الحاضر بجميع أشكاله وأنواعه عن طريق اللغة والتعليم وأنظمة المُحاكاة الحديثة.

انظر كذلك: د. مروة عصام محمد، ود. حليمة الزاحي، الحفاظ على التراث الثقافي اللّامادي في البيئة الرقمية بين الممارسات الشعبية والمعايير الدوليّة: التراث المادي بالأوراس، تحديات وآفاق، يناير 2022، مقال إلكتروني، تمّ الاطّلاع في فبراير 2026، رابط:

https://www.researchgate.net/publication/377464963_alhfaz_ly_altrath_althqafy_allamady_fy_albyyt_alrqmytbyn_almmarsat_alshbyt_walmayyr_aldwlyt

انظر كذلك: ياسر هاشم الهياجي، مرجع سابق، ص (88 - 89).

14- إكرام بركان، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكوّنات البُعد الثقافي في العلاقات الدوليّة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2009 – 2010، ص (ك 5).

15- د. سعود كاتب، قول في مقال.. القوّة الناعمة للتعاون الثقافي الدوليّ، قناة العربية، تمّ الاطّلاع في 20 فبراير 2026، رابط:

https://www.alarabiya.net/qafilah/قول-في-مقال-القوّة-الناعمة-للتعاون-الثقافي-الدولي/22/02/2021

16- د. عبدالمجيد العبدلي، قانون العلاقات الدوليّة، منشورات مجمع الأطرش للكتاب المختص، توس 2014، ط (5)، ص (187).

انظر كذلك: د. جوانيتا إلياس ود. بيترستش، مرجع سابق، ص (180).

17- János Csapó, "The Role and Importance of Cultural Tourism in Modern Tourism Industry"April 2012, www.academia.edu.

18- أماني محمود غانم، البُعد الثقافي في العلاقات الدوليّة: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، القاهرة 2007، ص (265).

19- مثل برنامج (إيراسموس Erasmus) الأوروبي لتبادل الطلاب، ونشأ عام 1987. يهدف إلى تحسين جودة التعليم بين الجامعات من خلال تشجيع التعاون بين المؤسسات التعليمية في دول الاتحاد الأوروبّي. ويتيح للطلاب المشاركة في برنامج الدراسة في الخارج لمدّة فصل دراسي أو أكثر في جامعة تُدرس نفس التخصص، وشريطة أن تُوجد اتفاقية. لذا فالبرنامج خطة عمل الجماعة الأوروبّية لتنويع تعلّم الطلاب في بيئات ثقافية متنوعة.

وبرنامج (Erasmus+) بدأ في يناير (2014) ويجمع برامج الاتحاد الأوروبّي الحالية للتعليم والتدريب والشباب والرياضة، إلى جانب البرامج الثقافية الأُخرى والتي تعتمدها العديد من الدول والهيئات الدوليّة والإقليمية في هذا المجال.

20- د. جوانيتا إلياس ود. بيترستش، مرجع سابق، ص (180 - 181).

21- وفق ما نصّ عليه مبدأ القسم الأول لميثاق مجلس (إيكوم ICOM) للآداب والأخلاقيات المهنية للمتاحف، والبندين الأول والثاني:

ICOM Code of Ethics for Museums, (2017), section [principal, 1.1-2].

22- (إيكوم ICOM): منظمة غير حكومية مخصصة للمتاحف، وتُحافظ على علاقات رسمية مع منظمة (اليونسكو)، ولها صفة استشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. تأسست (ICOM) في عام 1946، وتتعاون أيضاً مع كيانات مثل المنظمة العالميّة للملكية الفكرية والإنتربول ومنظمة الجمارك العالميّة من أجل تنفيذ مهام الخدمة العامّة الدوليّة، والتي تشمل مكافحة الاتجار غير المشروع في السلع الثقافية والممتلكات. وتقم بتعزيز إدارة المخاطر والتأهب لحالات الطوارئ لحماية التراث الثقافي العالميّ في حالة وقوع كوارث طبيعية أو من صنع الإنسان.

23- BROWN, K. & MAIRESSE, F., “The Definition of the Museum through its Social Role”, Curator: The Museum Journal, 61, 3, 2018, 1-15ff.

24- يتيح التعاون البحثي تبادل الأفكار والخبرات والموارد بين الباحثين من خلفيات متنوعة. يُؤدّي هذا التلقيح للمعرفة إلى فهم أوسع للمشاكل المعقدة ويُعزز الابتكار. على سبيل المثال، مكّن التعاون متعدد الجنسيات في استكشاف الفضاء من تحقيق تقدّم كبير في فهمنا للكون. انظر، واقع البحث العلمي بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (2007)، ندوة إدارة الموارد البشرية ومتطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لدول مجلس التعاون الخليجي، صلالة، كلية التربية، ص (169- 180).

25- أماني محمود غانم، البُعد الثقافي في العلاقات الدوليّة: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، أكتوبر 2008، ص (121).

26- في كتاب (صدام الحضارات) يذكر هنتنغتون "أنّ السياسة الدوليّة يُعاد تشكيلها على امتداد الخطوط الثقافية التي تفصل الحضارات عن بعضها، كما أنّ الحدود السياسية يُعاد رسمها لكي تتوافق مع الحدود الثقافية، والعرقية والدينية والحضارية، كما شهدت السنوات التي تلت الحرب الباردة بدايات تغيّرات مثيرة في هويّات الشعوب ورموز تلك الهويّات وبدأت السياسة الكونية في إعادة التشكّل على خطوط ثقافية".. ورد عن د. فوزي نورالدين، تحليل الصراعات الدوليّة المعاصرة بين الأبعاد الثقافية والاعتبارات الاستراتيجيّة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، ع (36 - 37)، نوفمبر 2014، ص (186).

انظر كذلك: صمويل هنتغتون، لورانس هاريسون، مرجع سابق، ص (147 -151).

27- د. لؤي صيوح ود. رامي لايقة ود. بسام خضور، دور الدبلوماسية في تعزيز العلاقات الدولية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، م (42)، ع (6)، 2020، ص (394).

28- د. لؤي صيوح وآخرون، مرجع سابق، ص (394 - 395).

29- د. لؤي صيوح وآخرون، مرجع سابق، ص (396 - 398).

30- د. جوانيتا إلياس ود. بيتر سيتش، مرجع سابق، ص (180 - 181).

31- تقرير منظمة (اليونسكو)، تنوع أشكال التعبير الثقافي، النصوص الأساسية لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، تقرير 2017، ص (7 - 9)، تم الاطّلاع في يناير 2026، رابط:

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000260710_ara

32- السياحة الثقافية هي مجموعة فرعية من السياحة المعنية بمشاركة المسافر مع ثقافة بلد أو منطقة، وتحديداً نمط حياة الناس في تلك المناطق الجغرافية، وتاريخ هؤلاء الناس، وفنونهم، والهندسة المعمارية، والأديان، وغيرها من العناصر التي ساهمت في تشكيل أسلوب حياتهم، انظر:

RICHARDS ,(G). (1996) Cultural Tourism in Europe. CABI, Wallingford. Available to download from www.tram-research.com/atlas.

33 - حول الأبعاد السياسية، تقرير منظمة (اليونسكو)، مرجع سابق، ص (11 - 14).

34- معتز الفجيري، على هامش القمة من أجل الديمقراطية أفكار وقضايا وتأملات، العربي الجديد، 6 ديسمبر 2021، تمّ الاطّلاع في فبراير 2026، رابط:

https://cihrs.org/on-the-sidelines-of-the-summit-for-democracy-ideas-issues-and-reflections/

35- معتز الفجيري، مرجع سابق.

36- عزالدين نميري، مرجع سابق، ص (58).

37- هويوي شيانغ و وسي كه، التعاون التعليمي الصيني في سبعين عاما، مجلة "الصين اليوم" نشر 29 سبتمبر 2019، تمّ الاطّلاع في مارس 2026، رابط:

http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/2018/wmdslzdf/201909/t20190929_800180170.html

انظر كذلك: معتز الفجيري، مرجع سابق.

38- فرانسيس ستونر سوندرز، الحرب الباردة الثقافية، المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والآداب، إعداد وترجمة طلعت الشايب، عاصم الدسوقي، رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة 2017، ط (1)، ص (566 - 569).

39- كاترين فرج الله، الدبلوماسية الناعمة ضرورة استراتيجيّة في توازن العلاقات الدوليّة، دورية السياسة الدوليّة، ع (25) سبتمبر 2023، تمّ الاطّلاع في فبراير 2026، رابط:

الدبلوماسية الناعمة.. ضرورة استراتيجيّة في توازن العلاقات الدولية - مجلة السياسة الدولية

40- Alexandre PIQUARD, « Amazon Prime Video poursuit une stratégie offensive dans les contenus », Le Monde, no - 23 mars 2021 : voir le lien de l'article

https://www.lemonde.fr/economie/article/2021/03/23/amazon-prime-video-poursuit-une-strategie-offensive-dans-les-contenus_6074141_3234.html

تم الاطّلاع في يناير 2026.. انظر كذلك: تقرير منظمة (اليونسكو)، تنوع أشكال التعبير الثقافي، النصوص الأساسية لاتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام 2005، مرجع سابق، (ص 8).

41- نسيمة جميل، الأنترنت والوسائط المتحفية (فضاء لنشر الوعي الأثري)، مجلة أبعاد، م (08)، ع (1 خ)، 31 يوليو 2021، ص (301 - 314).

- انظر كذلك: تقرير منظمة (اليونسكو)، مرجع سابق، ص (9).

- انظر كذلك: فايزة بن ناصر، حماية التراث الثقافي خلال النزاعات المسلحة في ظلّ ما تُقرّه قواعد القانون الدولي الإنساني، حوليات جامعة الجزائر (1)، م (37) ع (2)، 2023، ص (80 -81).

42- سكوار إيمان وليليا شاوي، "دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وشبكة المعلومات العالميّة في تشكيل وإعادة تشكيل الهويّة - قراءة تحليلية لواقع الهويّة في شمال أفريقيا"، المجلة الجزائرية للاتصال، 2019، م (18)، ع (2).

43- د. علي فارس حميد، صانعو الاستراتيجيّات.. مدخل لدراسة الفكر الاستراتيجيّ العالمي، دار الرافدين، لبنان 2018، ط (1)، ص (150 - 151).

44- عزالدين نميري، مرجع سابق، ص (5 - 7).

45- د. جوانيتا إلياس ود. بيترستش، مرجع سابق، ص (56 - 58).

46- د. جوانيتا إلياس ود. بيترستش، مرجع سابق، ص (180 - 181).

47- سلام نوري، فاطمة بقدي، القوّة الناعمة في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه أفريقيا، مجلة مدارات سياسية، م (8) ع (1)، 2024 ص (170- 199).

48- تقرير منظمة (اليونسكو)، تنوع أشكال التعبير الثقافي، مرجع سابق، ص (11 - 13).

49- تقرير منظمة (اليونسكو) العالميّ بشأن الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، موجز تنفيذي، (باريس . اليونسكو 2009)، ص (6، 9، 13، 34، 35).

50- سعد حليم، دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدوليّة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالميّة، القاهرة 2004، ص (124).

51- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) هي منظمة متخصصة، مقرّها تونس، تعمل في نطاق جامعة الدول العربية، وتُعنى أساساً بالنهوض بالثقافة العربية. أُنشئت في 25 يوليو 1970.

52- عزالدين نميري، مرجع سابق، ص (55، 56، 57).

53- عبد القادر رزيق المخادمي، مشروع الشرق الأوسط الكبير.. الحقائق والأهداف والتداعيات، الدار العربية للعلوم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط (1)، الجزائر 2005، ص (23).

54- إدريس لكريني، توظيفات الدبلوماسية الثقافية.. وأنسنة العلاقات الدوليّة، جريدة هسبريس، الرباط، 1 أبريل 2022، تم الاطّلاع في 15 يونيو 2024، تمّ الاطّلاع في مارس 2026، رابط:

https://www.hespress.com/الث-الدبلوماسية-توظيفات-يناقش-لكريني-967078.html

55- محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدوليّة من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان 2006، ص (185).

56- منظمة (اليونسكو)، اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التنوع الثقافي، (باريس: الأمم المتحدة، أكتوبر2005)، ص (3، 4).

57- فطيمة علي هادف، البُعد الثقافي في تحليل النزاعات الدوليّة المعاصرة - أُطر تحليلية ونظرية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دوليّة، جامعة 20 أوت 1955، كلية الحقوق والعلوم السياسية بسكيكدة، الجزائر 2019-2020، ص (أ، ب).

58- صمويل هنتغتون، لورانس هاريسون، مرجع سابق، ص (13) .

59- محمد سعدي، مرجع سابق، ص (191).

60- تقرير منظمة (اليونسكو) العالميّ بشأن الاستثمار في التنوع الثقافي والحوار بين الثقافات، موجز تنفيذي، (باريس . اليونسكو،2009)، مرجع سابق، ص (12).

انظر كذلك: عزالدين نميري، مرجع سابق، ص (58).

61- كارين، أ . منغست وإيفان م . أريغون تفت، مبادئ العلاقات الدوليّة، ترجمة حسام الدين خضور، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق 2019، ط (2)، ص (274، 284).

- انظر كذلك: تقرير منظمة (اليونسكو)، تنوع أشكال التعبير الثقافي، مرجع سابق، ص (11 - 13).

62- د. دهقاني أيوب، البُعد الثقافي والهوياتي في السياسة الخارجية الفرنسية.. دراسة وفق المنظور البنائي للعلاقات الدوليّة، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، معهد العلوم القانونية والإدارية، م (3)، ع (6)، ديسمبر 2018، ص (192 - 194).

63- وانغ إيوي، الحزام والطريق.. مسؤوليات عالميّة تضطلع بها الصين بعد نهضتها، ترجمة د. وانغ يويونغ وسونغ أي، مؤسسة الفكر العربي، ط (1)، بيروت 2022، ص (90 - 93).

- انظر كذلك:

Déclaration de Mexico sur les politiques culturelles. Conférence mondiale sur les politiques culturelles, Mexico City, 26 juillet – 6 août 1998

64- صمويل هنتغتون، لورانس هاريسون، مرجع سابق، ص (21).

65- Communiqué de presse , « Mise en œuvre d'une cooperation dans le domaine du patrimoine culturel entre la France et la chine » , Ministère de la culture francaise , Paris , le 1é novembre 2019 :

https://www.culture.gouv.fr/ar/presse/communiques-de-presse/Mise-en-aeuvre-d-une-cooperation-dans-le-domaine-du-patrimoine-culturel-entre-la-France-et-la-Chine, voir aussi, Phillipe Lane, « La diplomatie culturelle, un atout pour la France », Repère, mai 2017. https://ressources.campusfrance.org/publications/reperes/fr/reperes_27_fr.pdf

66- الاتفاقيات الثنائية، أو المعاهدات الثنائية هي "تلك التي تُبرم بين شخصين دوليين (دولتان أو دولة ومنظمة دولية أو منظمتان دوليتان".. عن د. عبدالمجيد العبدلي، مرجع سابق، ص (57).

ومن أمثلة الاتفاقيات الثنائية ذات البُعد الثقافي "الاتفاقية الثنائية الفرنسية - البلجيكية الموقعة في 22 فبراير 1946 والتي تمّ تجديدها في 15 يناير 1970".

67- د. دهقاني أيوب، مرجع سابق، ص (198) .

68- د. جوانيتا إلياس ود. بيترستش، مرجع سابق، ص (168 وما بعدها).

69- صمويل هنتنغتون، لورانس هاريسون، مرجع سابق ، ص(145).

70- ألكسندر دوغين، نظرية عالم متعدد الأقطاب، ترجمة د. ثائر زين الدين ود. فريد حاتم الشريف، دار سؤال للنشر، ط (1)، بيروت 2023، ص (95 - 106).

71- KASYARNO (K) , American Dream: "The American Hegemonic Culture and its implications to the world" · , Humaniora, Vol. 26, no. 1 February 2014, p14/